القائم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

جانب من الجلسة

أحال القانون إلى الحكومة بعد شد وجذب بين النواب

مجلس الأمة يوافق على إعادة سن الحدث إلى 18ع

الغانم: المرأة الكويتية غدت متناً وأساساً ولاعباً رئيسياً في المعادلة الوطنية الكويتية

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

واقق مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس على تعديل قانون الأحداث والمتعلق بعودة سن الحدث إلى 18عاما في مداولتيه الأولى والثانية بتصويت 51 عضوا ورفض نائب واحد وأحال القانون على الحكومة.

وأقر المجلس بالإجماع المداولة الأولى لزيادة رأسمال محفظة البنك الصناعي لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة، مرجئا المداولة الثانية الى الجلسة المقبلة لمراجعة الصياغة.

وناقش المجلس تقرير اللجنة الخارجية بخصوص 11 اتفاقية دولية وارجا التصويت عليها إلى الجلسة المقبلة بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

وفي بند الأسئلة رفض عدد من النواب طلب وزير العدل منحه صلاحية الرقابة على الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وذلك خلال مناقشة سؤال عن اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية.

وكان رئيس المجلس مرزوق الغانم قد بدأ الجلسة بتوجيه التهنئة إلى المرأة الكويتية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة مؤكدا أهمية دورها

وقال الغانم « ان على أعضاء المجلس أن يضعوا قضايا المرأة على رأس الأولويات التشريعية خاصة تلك التي تغطي الجوانب الادارية والمهنية والاجتماعية والأسرية المتعلقة بوضع المرأة.

واضاف أن المرأة الكويتية غدت متنا واساسا ولاعبا رئيسيا في المعادلة الوطنية الكويتية».

كما قدمت الحكومة تهنئة مماثلة مع تأكيد اهتمامها بالمرأة والعمل على إرساء مبادئ الحقوق التساوية وفقا للقانون

ورفع الغانم الجلسة إلى يوم 14 مارس الجاري.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الساعة التاسعة صباحا نصف ساعة لعد اكتمال النصاب.

افتتح رئيس مجلس الأمة الجلسة الساعة التاسعة والنصف ويتلو الأمين العام اسماء النواب الحضور والمعتذرين عن حضور الجلسة .

هنا رئيس مجلس الإمة الثانية صفاء الهاشم والمرأة الكويتية بمناسبة باليوم العالمي للمرأة.

صفاء الهاشم: شكرا الاخ الرئيس.. واوجه تحية لكل أم وموظفة ، المرأة هي مصدر الإلهام وسراج يضيء العتمة.

واضافت : تحية لاخواتي وزملائي ولامهاتهم وزوجاتهم وللسيدات اللائي اوصلوهم للبرلمان واعطوهم الثقة للبرلمان ،وتحية للسيدات اللائي شرفونا في المحافل الدولية وتحية للسيدة الفاضلة صفاء الفليكاوي التي احتضنت الأطفال اليتامى ووتحية الى اول رئيسة لجامعة الكويت فايزة الخرافي وأول وزيرة معصومة المبارك .

ووجهت الشكر لرئيس المجلس على المبادرة بتكريم المرأة الكويتية في احتفالية الأسبوع المقبل، كما وجهت الشكر للمجلس على هذا الإهتمام .

الشيخ محمد العبدالله: الشكر موصول لـلاخت صفاء الهاشم على الكلمات وتؤكد أن الحكومة تهتم بالمرأة التي تعد نصف المجتمع وقد يرى البعض انه النصف الأهم املين أن نوفق بإرساء مبادئ الحقوق المتساوية وفق ما هو مرسوم بالقانون.

وبدأ المجلس في مناقشة بند الأسئلة

أسئلة النائب علي الدقباسي لوزير الداخلية لإفادته بعدد قضايا المخدرات خلال الخمس سنوات الماضية.

علي الدقباسي: سالت وزير الداخلية عن عدد الوافدين المتورطين في قضايا المخدرات، ورد بان الوافدين تاجروا وتعاطوا المخدرات، بمعنى اننا كدولة وحكومة سهلنا دخولهم الى البلاد لارتكاب جرائم ، ومدمن المخدرات يرتكب اي جريمة أخرى للحصول على المخدر، واريد ان اشير الى قضية تصاريح الدخول.

وقال : يفترض ان يكون في سفاراتنا في الخارج مكاتب تتاكد من الزائرين وسيرتهم وجرائمهم حتى لا تؤثر على المجتمع الكويتي.

واضاف : امس قال الشيخ محمد العبدالله إن الحكومة ترسم سياستها بناء على الاحصائيات وتعرف أن جرائم المخدرات الاتجار والتعاطي للوافدين أكثر من 51 ٪ ويجب أن يتخذ مجلس الوزراء اجراءات لحماية المجتمع الكويتي.

ولفت الى انه يرحب بكل وافد يعمل من اي دولة ويرحب بالخبرات والكفاءات ولا يمكن ان يقبل جلب مجرمين بسبب تداعيات الإجرام على هذا المجتمع ، مشيرا الى ان الخطورة في ان كل سنة تزيد جرائم التعاطي والاتجار للوافدين في الكويت.

وقال: الحكومة مطالبة بحماية المجتمع باساليب جديدة وليست تقليدية ولتفعّل الحكومة الربط الأمني مع الدول وفق الاتفاقيات ، لافتا الى ان هذه الجرائم كلها تتدرج تحت جرائم المخدرات وانتمنى ان تؤخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار وتتخذ الاجراءات لتخفيف نسبة المجرمين في الكويت.

سؤال النائب محمد الدلال لوزير العدل لإفادته عن صدور اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية من عدمه.

محمد الدلال: أحيي المرأة الكويتية واعتز بدورها كام وزوجة واخت وابنة وهن شركاء في الحياة والانجاز والتغيير الإيجابي.

وأحيي الأخت صفاء والأخت الوزيرة هند الصبيح وكل اخت معنا في المجلس اللائي يعملن لإنجاح دور المجلس.

واضاف : فوجئت برد وزير العدل المشرف على هيئة مكافحة الفساد، والتي نعتبرها احدى صور الفشل الحكومي في مكافحة الفساد بسبب القوانين التي اصرت على إصدارها في فترات مسابقة واليوم تجني حصاد هذه القوانين غير الجيدة.

وذكر : اتاني الرد في 2/1 ويقول إن مجلس الوزراء طلب تشكيل لجنة تقصي الحقائق فيما يتعلق بتجاوزات الهيئة.

ولفت الى ان هناك نقاط كثيرة ليس لها علاقة بالمخالفات الموجودة ، وسالت هل اقر الهيكل التنظيمي واختصاصات مجلس الأمناء ولم تاتني الاجابة وهذه الاسئلة لا علاقة لها بلجنة تقصي الحقائق.

واكد ان هذا السؤال لم يتم الاجابة عليه كما ان الاختباء وراء لجنة تقصي الحقائق ليس له مبرر ومرفوض.

وزير العدل : المجلس شكل لجنة تحقيق في قضية حفظ البلاغات ولم ترفع تقريرها حتى الان ، وتحدثت في بداية الانعقاد عن هذه الهيئة وقلت عنها ان القانون لا يمكن وزير العدل بامور كثيرة ولكن المسؤولية بلا سلطة هي ظلم محقق بمعنى أن أساءل عن جهاز يستطيع أن يحفظ بلاغاته بنفسه دون الرجوع للوزير فهذا خلل في القانون

واكد ان القانون تشوبه عدم الدستورية، بمعنى ان هيئة مكافحة الفساد هي جهاز اداري تابعة لوزير العدل ولا يمكن لأحد أن يفصله كانه سلطة قضائية ، وهذا لا يمكن أن يستمر في عهدي.

واضاف : نمكن النيابة العامة بهذا الشان بدلا من الهيئة التي تسلمها ذممنا المالية، وفيما يخص الأمين العام فقد سالت رئيس الهيئة عن سبب احالة الرميحي للتقاعد وقال إن الاحالة للمصلحة العامة رغم انه هو من اختار الرميحي وبعد 8 شهور اختلف معه وعزله.

واوضح : معنى ذلك ان القانون مملكة خاصة، وهذا هو لد الخصومة، انا ضد احالة الرميحي لكن لا أستطيع اعادته بسبب القانون ومن تاريخ 21 نوفمبر الى اليوم مجلس الأمناء لم ينعقد ورواتب تصرف وصفات تمنح ولا املك تعديل القانون .

محمد الدلال: هناك نقطتان اولهما اشكر وزير العدل على صراحته وعلى عرض ما تشعره الحكومة من ضيق من الهيئة ومجلس الأمناء.

واضاف : الحكومة ارادت صياغة القانون حتى لا يكون لدى الهيئة مخالب و، والمجلس اتخذ قرار من تاريخ 7 مارس ولمدة شهر أن يقدم تقرير من التشريعية بشان الهيئة ونطالب بتعاون الحكومة.

واكد ان القضية ليست خلاف مع مجلس الأمناء ولكن على الصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمناء، والى الآن نُصر على أن الوزير لم يُجب الاجابة الصحيحة خاصة في موضوع البلاغات.

وزير العدل: في قضية البلاغات قلت ان القانون يؤكد على سرية البلاغات ومن حق رئيس الهيئة أن يحفظ البلاغ، واقول مكن النائب العام بهذه الأمور ، لافتا الى ان القانون في كل دول العالم يمكن المبلغ وحمايته في تقديم البلاغ، لكن ما يحفظ من بلاغات فاقول اذا كان لدى النائب بلاغ معين قليات به لي، لأن القانون هذا بالذات لا يعنيني من قريب او بعيد.

د. عبدالكريم الكندري: هناك مساس في كلام الوزير للنواب، فعندما نتهم كنواب بتشريع به فساد فهذا اتهام للنواب، رايك الشخصي في عدم دستورية القانون أم رأي الحكومة؟

واضاف : مسالة تغيير

الشيخ محمد العبدالله خلال مداخلته في الجلسة

- محمد العبدالله: الحكومة تولي جل اهتمامها بالمرأة التي تعد نصف المجتمع
- العزب: قانون هيئة مكافحة الفساد يشوبه عدم الدستورية ولا يمكنني بأمور كثيرة
- صفاء الهاشم: خالص الشكر للرئيس الغانم على مبادرته بتكريم المرأة
- الدقباسي: الحكومة مطالبة بحماية المجتمع من جرائم المخدرات بأساليب جديدة وليست تقليدية
- الدلال : سؤالي حول الهيكل التنظيمي لـ«مكافحة الفساد» لا علاقة له بلجنة تقصي الحقائق
- عبد الكريم الكندري: نرفض تغيير قانون «مكافحة الفساد» لمنح الوزير العديد من الصلاحيات

نواب يحاولون تهدئة خورشيد

آخرون يحيطون بالطبطبائي لتهدئته

متابعة نيابية لأحداث الجلسة